توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم صنع القرار، وتعزيز السياسات الاجتماعية من خلال تحليل البيانات

الدكتور العميد عبد الله بن فازع القرني- جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية

الملخص

يشهد البحث الاجتماعي في العصر الرقمي تحولاً بنيوياً عميقاً نتيجة التقدم المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والحوسبة المتقدمة، وهو ما أعاد تشكيل أدوات البحث، وطرق التحليل، وآليات تفسير الظواهر الاجتماعية. تهدف هذه الورقة العلمية إلى مناقشة التوجهات المستقبلية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث الاجتماعي، مع التركيز على دوره في دعم صنع القرار وتعزيز السياسات الاجتماعية من خلال التحليل المتكامل والمتعدد الأبعاد للبيانات.

تستعرض الورقة إمكانات الذكاء الاصطناعي في التعامل مع أحجام هائلة من البيانات الاجتماعية المتنوعة، بما يشمل البيانات الإحصائية، والنصوص، والمقابلات، وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي، والسجلات الإدارية، والبيانات المكانية والزمانية. كما تناقش دور تقنيات التعلم الآلي، والتعلم العميق، ومعالجة اللغة الطبيعية، وتحليل الشبكات الاجتماعية في الكشف عن الأنماط السلوكية والعلاقات الاجتماعية غير المرئية، وتحليل الخطاب العام، وقياس اتجاهات الرأي العام، وفهم ديناميكيات التغير الاجتماعي بصورة أكثر دقة وسرعة مقارنة بالمناهج التقليدية.

وتولي الورقة اهتمامًا خاصًا بدور الذكاء الاصطناعي في دعم عملية صنع القرار الاجتماعي، من خلال تطوير نماذج تنبؤية وسيناريوهات محاكاة تساعد صانعي السياسات على اختبار البدائل المختلفة، وتقدير آثار السياسات قبل تطبيقها، وتقييم نتائجها بصورة آنية. ويسهم هذا النهج في تعزيز كفاءة السياسات الاجتماعية، وتحسين توجيه الموارد، ودعم التحول نحو سياسات قائمة على الأدلة، لا سيما في مجالات مثل الحد من الفقر، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والاستجابة للأزمات المجتمعية.

كما تناقش الورقة التوجهات المستقبلية المرتبطة بتكامل الذكاء الاصطناعي مع البحث الاجتماعي التشاركي، ودوره في تمكين المؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث من بناء أنظمة إنذار مبكر لرصد المخاطر الاجتماعية، وتصميم سياسات استباقية تتسم بالمرونة والتكيف مع المتغيرات السريعة. وفي هذا السياق، تؤكد الورقة على أهمية التكامل بين التحليل الآلي والخبرة البشرية، لما للباحث الاجتماعي من دور محوري في تفسير النتائج ضمن سياقاتها الثقافية والاجتماعية.

ولا تغفل الورقة التحديات الأخلاقية والمنهجية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل حماية الخصوصية، والتحيز الخوارزمي، وشفافية النماذج، وجودة البيانات، والمسؤولية القانونية، مؤكدةً على ضرورة تطوير أطر حوكمة وتنظيم أخلاقي تضمن الاستخدام المسؤول والعادل لهذه التقنيات. وتخلص الورقة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل ركيزة أساسية لمستقبل البحث الاجتماعي وصنع السياسات الاجتماعية، شريطة توظيفه ضمن إطار إنساني وأخلاقي يوازن بين الابتكار التقني والاعتبارات الاجتماعية.

وتخلص الورقة إلى التوصيتين العمليتين الآتيتين:

1. **تنفيذ مشاريع تجريبية (Pilot Projects) داخل الجهات الحكومية أو مراكز البحوث الاجتماعية لاستخدام نماذج ذكاء اصطناعي محددة (مثل نماذج التنبؤ بالفقر أو تحليل الرأي العام) على نطاق محدود، مع تقييم أدائها وتأثيرها على جودة القرار قبل تعميمها على نطاق وطني.**
2. **اعتماد دليل إجرائي موحد لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث الاجتماعي يتضمن خطوات واضحة لجمع البيانات، وآليات مراجعة التحيز، ومتطلبات توثيق النماذج، ومعايير تفسير النتائج، بحيث يكون ملزمًا للباحثين وصانعي السياسات عند توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الدراسات والسياسات الاجتماعية.**